وفقاً لدراسة علمية:

# اليمن تطبق أنظمة حديثة تربط مشروعات التنمية الاقتصادية والتجارية بالاستدامة البيئية

**كتب/ أحمد الطيار**

■،، أكدت دراسة علمية حديثة أن بلادنا قطعت شوطا كبيرا في وضع الأسس العلمية لمقومات التكامل الاقتصادي والاستدامة البيئية وربط مشروعات التنمية الاقتصادية والتجارية بالبيئة والحفاظ عليها كمورد تنموي للمستقبل.

وقالت الدراسة: إن اليمن تمكن بفضل التقدم المحرز في وضع التشريعات والقوانين الحديثة من ربط مشروعات التنمية الاقتصادية بالاستدامة البيئية كشرط أساسي لتنفيذ المشاريع الاستثمارية والتنموية والتجارية الأمر الذي يعكس مستوى الوعي بقضايا البيئة وفهم أبعادها ودورها المستقبلي للأجيال المقبلة. ودعت إلى إعطاء قضايا البيئة ذات الصلة بالتجارة في الجمهورية اليمنية مزيدا من العناية والاهتمام باعتبار قضايا التجارة والبيئة من القضايا الحديثة نسبياً والمهمة على الصعيد الوطني والعالمي في آن واحد.

وتقول الدراسة المعدة كثمرة ثمرة تعاون مشترك بين كلا من الهيئة العامة لحماية البيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الاسكوا: إن جوهر قضايا البيئة ذات الصلة بالتجارة يتمحور في تحقيق التوازن بين الحاجة إلى التنمية والحفاظ على البيئة بكافة مكوناتها الحيوية والذي يأتي من خلال رسم سياسات اقتصادية تنموية تراعي البعد البيئي محققة بذلك شرط الاستدامة بأبعادها المختلفة.

مؤكدة أن اليمن سيجني فوائداً اقتصادية جمة في هذا الاتجاه منها التكيف مع متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ووضع الأرضية المناسبة للسلع والخدمات المنتجة في اليمن حتى تتمكن من الوصول إلى الجودة المطلوبة وتصبح قادرة على أن تجد لها موطئ قدم في الأسواق المفتوحة إقليميًا وعالميًا أو حتى على سبيل توفير البيئة المناسبة لهذه السلع والخدمات من تحسين نوعيتها بحيث تكون مقبولة في السوق المحلي.

وتكمن الحاجة الملحة إلى الاهتمام بقضايا البيئة والتجارة في باعتبارهما مكونين مهمين في عملية التنمية المستدامة والجمهورية اليمنية باعتبارها دولة نامية تسعى في هذا إلى تطو ير و تنويع مصادر دخلها ينبغي عليها ومنذ الآن إعطاء هذا الملف حقه حتى يتم تحقيق المعادلة المرجوة من القدرة على بناء قاعدة اقتصادية وما سيتبعه من نشاط صناعي وتجار ي وزراعي شريطة أن يكون ضمن إطار من القواعد التي تضمن الحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وهنا يمكن أن يطلق عليها تنمية مستدامة باعتبارها تنمية يتم فيها مراعاة الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (عناصر التنمية المستدامة).

وأوضحت الدراسة أن الاستدامة البيئية للمشروعات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المشروعات وأي خلل فيها يؤدي إلى رفض وعدم قبول تلك المشاريع حيث تعتبر الاستدامة البيئية للمشاريع إحدى الأسس المكونة للمواضيع المختلفة سواءً كانت تشريعات وقوانين أو تقارير واستراتيجيات وطنية.

كما أن الحكومة اليمنية تدرك ومنذ أن وضعت رؤية اليمن ٢٠٢٥م أن المحافظة على البيئة ليس قضية اليوم بل أنها أكثر ارتباطا بالمستقبل القريب والبعيد وتمس مقدرات الأجيال القادمة، وإدراكًا للعلاقة بين البيئة والتنمية ولأهمية الإدارة البيئية السليمة ينبغي العمل على تعزيز التوعية والاهتمام بالبحث والتطوير في هذا المجال والارتقاء بالعمل البيئي الرسمي والأهلي حيث تتلخص أوليات العمل البيئي في تعزيز إدارة المياه ومنع تلوث أحواض المياه والحد من تدهور موارد الأرض والموائل وتنظيم إدارة المخلفات والتأثيرات الصناعية بالإضافة إلى التأكيد في الأخير على ضرورة الدخول في مجال صناعات البيئة والاهتمام بهذا القطاع الجديد وإقامة المنشأة التخصصية والمساهمة في إنتاج منتجات تساعد على حماية البيئة.

وتقوم السياسة الوطنية في الاستدامة التنموية للمشاريع على عدة اعتبارات وأسس تنطلق من أن الجمهورية اليمنية بلد نامي يسعى إلى تحسين اقتصادياته من خلال توسيع قاعدة الإنتاج في شتى القطاعات الإنتاجية وبالضرورة في مجال السلع والخدمات الأمر الذي يحتم عليها التأكيد على ضرورة أن يتم ذلك وفقًا لقواعد تكفل الحفاظ على الموارد الطبيعية لضمان ديمومة الإنتاج وتراعي الأبعاد الاجتماعية(تأخذ بعين الاعتبار) كل من سلطات الدولة والمؤسسات العامة والخاصة والتعاونية وعلى وجه المفيد من تلك التي تضطلع بمنح تراخيص المشرعات الجديدة أو القائمة وكذلك الشركات الأجنبية التي تباشر أنشطتها داخل حدود الجمهورية عبر التقييم البيئي للمشروعات بحيث لا تتنافى إجراءات الدراسات التقييمية مع دراسات الجدوى ووفقا لنصوص"قانون حماية البيئة".

## مناقشة آليات العمل الإيرادي والمالي بالمحويت

المحويت/ سبأ

ترأس محافظ المحويت أحمد علي محسن أمس اجتماعا إداريا بمسئولي وموظفي فرع البنك المركزي اليمني بالمحافظة.

واطلع المحافظ على مجمل المهام والأعمال اليومية التي يقوم بها الفرع في سبيل تنفيذ الأعمال المناطة به. كما ناقش الاجتماع مهام البنك في تفعيل إجراءات ترشيد النفقات وتطوير آليات العمل الإيرادي لمختلف أوعية الدخل الإيرادي المحلية والمشتركة والمركزية وكذا دور البنك في إنجاح مهام التوريد الإيرادي لجميع هذه الأوعية في المحافظة.

وأوضح مدير فرع البنك مرشد علي العليي أن لدى الفرع حسابات بنكية مستقلة لجميع المكاتب العامة بالمحافظات وفروعها في المديريات وذلك طبقاً لتوجهات السلطة المحلية بالحد من المركزية وتفويض المجالس المحلية والوحدات الإدارية في المديريات من تنفيذ موازناتها الاستثمارية والرأسمالية.

وتطرق لأوضاع موظفي البنك المركزي وهمومهم والجهود التي يبذلونها في سبيل تنفيذ مجمل الأعمال المصرفية لمختلف أنواع الحسابات البنكية والموازنات العامة والاستثمارية لمختلف الجهات والوحدات الإدارية.. مستعرضاً الأثر السلبي لانقطاع التيار الكهربائي على أنشطة البنك والمقترحات الكفيلة بمعالجة هذه المشكلة خاصة في ظل الوضع الطارئ الذي يواجهه فرع البنك نتيجة تعطل إحدى وحدات التوليد الكهربائية الخاصة.

وفي اللقاء أشاد المحافظ بدور البنك المركزي وخدماته الكبيرة ونشاطه المميز والفاعل وجهوده المتواصلة في سبيل مواكبة نظام العمل المالي الجديد في ظل المركزية المحلية التي اتسعت معها وبشكل كبير حجم المهام والأعمال وتعدد أنواع الحسابات البنكية والمصرفية.

رافق المحافظ خلال الزيارة الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة علي احمد الزيكم.

## الدعوة لإنشاء بنك لتمويل الصادرات اليمنية

خاص / الثورة

■،، دعا خبراء إلى إنشاء بنك لتمويل الصادرات اليمنية مؤكدين أن هذه المؤسسة التمويلية ستعمل على تشجيع الصادرات اليمنية من خلال توفير مصادر التمويل مقترحين في هذا الإطار وجود أو تأسيس بنك خاص بدعم الصادرات باعتبار التصدير قضية استراتيجية تعزز النمو الاقتصادي وتحسن من القوة الشرائية للعملة الوطنية وتحسين مستوى الدخل القومي من النقد الأجنبي.

وأشاروا إلى أنه توجد في كثير من الدول التي تبنت هذا التوجه بنوكاً سميت بنوك التجارة الخارجية حيث انحصرت مهمتها الأولى في تنمية الصادرات الوطنية في الأسواق الخارجية سواء كانت الإقليمية أو الدولية.

وما تزال الصادرات غير النفطية تمثل نسبة ضئيلة في هيكلة الصادرات لبلادنا لا تتعدى ٦٪ بينما تمثل الصادرات النفطية ما بين ٩٠ و٩٥٪ وبالتالي فإن هيكل الصادرات يعكس خللاً في نسبة الصادرات.

وشددوا على أهمية تنويع الصادرات غير النفطية وتوسيع قاعدة التصدير يتطلب تشجيع وتنمية القدرات التنافسية في الاقتصاد وخاصة السلع القابلة للتبادل التجاري.

# اقتصاديون يدعون لمعالجة الاختلال الحاصل في الميزان التجاري

**كتب/محمدراجح**

● دعا اقتصاديون إلى معالجة الاختلال الحاصل في الميزان التجاري لليمن وإقرار استراتيجية وطنية لتنمية الصادرات غير النفطية التي تعاني من إهمال شديد وتبديد لثروات هامة يمكن أن تستغل كمورد اقتصادي لدعم الاقتصاد الوطني.

وطبقا لتقرير حكومي فإن الواردات السلعية في اليمن نمت بوتيرة أسرع من الصادرات مما أحدث خللا في الميزان التجاري والذي استفحل بشكل أكبر خلال الثلاثة الأعوام الماضية بسبب تراجع أسعار النفط وانخفاض اسعاره نتيجة للأزمة المالية العالمية

وأشارالتقرير الصادر عن وزارة التخطيط إلى أن هذه العوامل ادت إلى ظهور عجز في الميزان التجاري خلال الفتره ٢٠٠٧-٢٠١٠م.

ويوكد خبراء ان هناك العديد من المعوقات في القطاع التجاري تتمثل في عدم إنجاز استراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية وضعف القدرات التنافسية للصادرات الوطنيه في الأسواق الخارجية وندرة توفير البيانات والمعلومات عنها.

لافتين إلى انعدام وجود اجهزة متخصصه لتمويل ضمان الصادرات وكذا ندرة توفر منظومة متكاملة وحديثة للتعبئة والتغليف.

وتستهدف خطة التنمية الرابعة تنمية الصادرات السلعية غير النفطية إلى ١٢,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية إضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية في إطار حرية التجارة والمنافسة وآليات السوق

وتسعى الحكومة في إطار الخطة الخمسية إلى تنفيذ مجموعة من السياسات والاجراءات لتحقيق أهداف الاستراتيجية في هذا المجال. وتتضمن هذه السياسات استكمال وتحديث البنية القانونية والمؤسسية وتحسين الأداء اللوجستي للتجارة الخارجية في المعابر الحدودية وتعزيز قدرة الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

كما تشمل الإجراءات توفير وتنويع مصادر الواردات من السلع الأساسية بالجودة والأسعار المناسبة وتطبيق قواعد حماية الانتاج الوطني من الممارسات الضارة في التجارة الدولية بالإضافة لتشجيع وتحفيز الصادرات النفطية وتعزيز القدرات التنافسية للصادرات الوطنية بالأسواق الخارجية ومواصلة دمج الاقتصاد الوطني بالاقتصاديات الاقليمية والدولية وتعظيم الاستفادة من آليات توسيع الاسواق في تنمية وتنويع الصادرات السلعية غيرالنفطية وتقييم مستوى تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات.

# أكثر من مليار و٢٦١ مليون ريال إيرادات الزكاة في أمانة العاصمة خلال شهر رمضان

صنعاء/ سبأ

بلغت الإيرادات الزكوية في أمانة العاصمة خلال شهر رمضان الماضي ملياراً و٧٠٧ ملايين و٨٧ ألف ريال بزيادة عن نفس الشهر للعام الماضي بلغت ٢٦١ مليوناً و٣٨١ ألف ريال ، وبنسبة زيادة بلغت ١٨,١٪.

وفي تصريح لوكالة الأنباء اليمنية "سبأ" أوضح مدير عام الواجبات الزكوية بأمانة العاصمة محمد عبد الرحمن كوكبان أن التوصل إلى هذه النتائج كان نتيجة حتمية لجملة من الإجراءات المستحدثة في تحصيل وإدارة الواجبات الزكوية والتي تزامنت مع تكثيف جهود الإدارة في تدريب وتأهيل كادرها الوظيفي الذي عمل وما زال يعمل بروح الفريق الواحد.

وأشار كوكبان إلى أن الإيرادات الزكوية في أمانة العاصمة بلغت خلال الفترة من يناير وحتى نهاية أغسطس الماضي ٦ مليارات و١٢٩ مليوناً و١٩٢ ألف ريال بزيادة عن الربط المقر بلغت مليارين و٣٩٧ مليوناً و٩٩٢ ألف ريال وبنسبة ٦٤,٢٧٪ كما بلغت الزيادة في الإيرادات عن نفس الفترة من العام الماضي ملياراً و٤٢٤ مليوناً و١٤١ ألف ريال وبنسبة ٣٠,٢٧٪.

لافتا إلى أن هذه النتائج تحققت وفقاً لإجراءات جديدة منها إلغاء التعامل مع الوسطاء في تسليم الزكاة وحضور المكلف بنفسه لتقرير زكاته باعتبارها أمانة دون ممارسة أي ضغوط عليه.

## ٨,٨ مليار ريال إجمالي رأس المال الاستثماري في الربع الثاني من العام الجاري

خاص / الثورة

■،، بلغ إجمالي رأس المال الاستثماري للمشاريع المسجلة في الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١١م نحو ٨ مليارات و٨٧٣ مليون ريال .

وتوزعت المشاريع على عدد من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية ،حيث بلغ الرأسمال الاستثماري المسجل في القطاع الصناعي مليارين و٧٧ مليون ريال . فيما بلغ الرأسمال الاستثماري المسجل في قطاع الخدمات ٥ مليارات و٧٥٨ مليون ريال.

كما بلغ رأس المال الاستثماري في قطاع السياحة مليار و٧ ملايين ريال ، وفي قطاع الزراعة ٣٠,٥ مليون ريال .

## مناقشة خطة المشاريع التنموية والخدمية بمحافظة ريمة

ريمة / سبأ

● ناقش الاجتماع الذي عقد أمس بمحافظة ريمة برئاسة المحافظ علي سالم الخظمي الخطة المستقبلية للمشاريع التنموية والخدمية بالمحافظة وفي مقدمتها مشاريع المياه والكهرباء .

وتطرق الاجتماع الذي ضم لجنة تسيير الأعمال التنموية والخدمية بالمحافظة، إلى خطة توفير المتطلبات الأساسية لشبكة الطاقة الكهربائية التي سيتم على ضوئها توسيع وربط أكبر عدد من المنازل المجاورة لعاصمة المحافظة ومراكز المديريات.

وتناول الاجتماع متطلبات إمدادات نقل الطاقة الكهربائية وتوفير مولدات كهربائية لعاصمة المحافظة إلى جانب ما هو موجود حالياً حتى يتم ربط المحافظة بالمنظومة والشبكة الوطنية خلال الفترة القادمة .

وفي الاجتماع أكد المحافظ الخظمي الدور الذي يضطلع به المجلس المحلي في متابعة المشاريع المحلية والمركزية وفي مقدمتها المشاريع الإستراتيجية التي تخدم أبناء المحافظة في جميع المجالات وتحسن أوضاعهم المعيشية.

# دراسة تؤكد أهمية التوسع الرأسي للإنتاج الزراعي وإعادة هيكلة الخطة الزراعية

**كتب/محمد راجح**

● دعت دراسة حديثة إلى استغلال القطاع الزراعي وتطوير التخطيط الاقتصادي للتنمية الزراعية وإحداث نقلة نوعية في هذا القطاع الإنتاجي الواعد.

وطبقاً للدراسة التي أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور محمد يحيى الرفيق فإن هناك أهمية لاتخاذ سياسات جادة وفاعلة لإعادة هيكلة الخطة الزراعية من خلال وجود خبرات في مستويات مختلفة للقطاع تتناسب وطبيعة تلك المستويات بدءاً من الوحدة الإنتاجية والاقتصادية وانتهاءً بمستوى أداء القطاع الزراعي.

وتشير الدراسة إلى إمكانية تطوير التخطيط الاقتصادي الزراعي في اليمن من خلال اتخاذ سياسات تهدف إلى التركيز على التوسع الرأسي للإنتاج الزراعي بهدف زيادة إنتاجية الوحدة المساحية وتحقيق الاستخدام الفعال للمساحات الصالحة للزراعة وزيادة المساحة المحصولية بالإضافة إلى تنمية الثروة الحيوانية التي تعتبر من أهم أركان القطاع الزراعي والمحافظة عليها من خلال تقديم الخدمات البيطرية سواءً معالجة الأمراض أو مكافحة الأوبئة لإنتاج اللحوم والألبان والدواجن بطريقة سليمة وضرورة الاهتمام بالتنمية الريفية وإيجاد مشروعات تنموية متكاملة في المناطق النائية.

وتؤكد الدراسة أن تنفيذ أي خطة لتنمية القطاع الزراعي تتطلب الإحاطة والإلمام بالعديد من الأمور والمتطلبات حيث يعاني هذا القطاع من مشاكل ومعوقات وإهمال شديد ومعالجات هشة وبرامج هزيلة لا تلبي احتياجات وطموح هذا المورد الاقتصادي الهام.

وتضيف أن الضرورة تقتضي العمل على إيقاف الفئة الاجتماعية التقليدية التي تعيق عملية التنمية الزراعية وتقف عقبة أمام استمراريتها بدون أن يتاح لها الفرصة للتحول إلى فئات مستقلة في مجالات اقتصادية أخرى بالإضافة إلى أهمية دمج الإصلاح الزراعي مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الدولة بالعمل على تأهيل الأيادي العاملة وتأمين الخدمات العامة.

كما يجب العمل على تحرير المزارعين البدائيين من التفكير وتعريفهم بالوسائل الحديثة المتنوعة التي تساعدهم على زيادة إنتاجية الأراضي وإيجاد طرق حديثة لتسويق المنتجات الزراعية ووسائل نقل حديثة وتأهيل المزارعين على حرف أخرى يلجأون إليها أثناء الفراغ وتأهيل شبكات ري حديثة والأهم العمل على تنظيم شئون المياه.

وتشدد على أهمية الاستعانة بخبراء زراعيين بهدف وضع خطط تتناسب وظروف كل مجتمع على حدة لأن التخطيط من أهم العوامل لعملية إنماء النشاط الزراعي بشكل تكاملي، مع إمكانية رفع مستوى الدخل للمزارعين ومساواتهم بمستوى دخل السكان في المدن من خلال اتخاذ بعض السياسات مثل توزيع مساحات من أراضي الدولة القابلة للزراعة وتقسيمها للعديد من الأشخاص كما تعمل بعض الدول التي حققت نهضة زراعية مستدامة.

ويأتي أهمية ذلك بهدف مساواة دخول المزارعين مع سكان المدن من خلال توزيع هذه المساحات من الأراضي الزراعية وتقسيمها بحيث تتراوح ما بين ٢٥ – ٥٠ هكتاراً لعدد من الأشخاص وبالتالي أصبح هناك إمكانية كبيرة لاستخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة وتأمين القروض المالية بفوائد معتدلة لاستصلاح الأراضي وتحسين المباني القائمة عليها وغيرها من التحسينات التقنية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية.

وطبقاً لمختصين زراعيين فإن أغلب المناطق الزراعية واقعة في المرتفعات الجبلية وهو ما يلزم زيادة شق الطرقات إلى هذه المناطق حتى لا يكون هناك تشتت وصعوبة لوصول التكنولوجيا الحديثة من ميكنة ووسائل نقل وغيرها وكذا طبيعة المناطق الريفية وعدم إيجاد خطة فاعلة للحفاظ على الموارد المائية وإنشاء السدود بطريقة منظمة وفقاً للحاجة إليها وبحسب المناطق ذات الأولوية لها والأهم من ذلك ظاهرة هجرة المزارعين من الريف والحضر.

إلى جانب ذلك ينبغي على اليمن استغلال المساعدات المقدمة من المانحين والمنظمات الدولية وشركاء التنمية للتغلب على بعض الصعوبات بخصوص مياه الري حيث تقدم هذه المنظمات والجهات أنظمة الري الحديثة الزراعة بعض المحاصيل الزراعية كالبطاطا والعنب وكذا التقطير للخضروات والنافورات لأشجار البساتين بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل لحل بعض المعوقات المتعلقة بمشاكل طول المسافات من قنوات الآبار وإيجاد قاعدة بيانات أساسية بخصوص متطلبات مياه المحاصيل وجدولة الري.